جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ قسم الحقوق ـ

المستوى: سنة أولى ماستر قانون عام	**امتحان السداسي الثاني في مقياس: منهجية البحث العلمي**	**المدة: ساعة ونصف**	**يوم :10ماي 2025**

السؤال الأول:(10نقاط):

هناك عدة طرق لاختيار موضوع البحث.بينها؟و حدد ايجابيات و سلبيات كل طريقة؟

السؤال الثاني:(10نقاط):

أثناء تحرير البحث العلمي يلتزم الباحث بعدة قواعد تضمن احترام الأمانة العلمية في بحثه،وضح ذلك؟

الإجابة النموذجية:

الجواب الأول: :(10نقاط):

هناك 3 طرق لاختيار الموضوع وهي: الاختيار الذاتي للموضوع أو تولي الأستاذ المشرف اختيار الموضوع، أو أن يقدم الموضوع من طرف الهيئات العلمية:

أ- اختيار الموضوع من قبل الباحث (الاختيار الذاتي للموضوع):

في هذه الطريقة يتولى الباحث من تلقاء نفسه اختيار موضوع البحث الذي يتماشى مع قدراته الفكرية والعلمية، حيث يقترح الباحث لنفسه مجموعة من الموضوعات في تخصصه.

وغالبا ما يتم الاختيار أثناء الدراسة الجامعية استنادا إلى مطالعة الباحث الكبيرة والمتنوعة ، و من خلال التحصيل العلمي الذي تلقاه في مختلف مقاييس و مواد تخصصه، والتي من خلالها تنشأ لدى الطالب الرغبة في دراسة بعض المواضيع.

ومن مزايا هذه الطريقة أن صاحب البحث يكون على دراية بالموضوع ويفترض فيه الإلمام بعناصره وجزئياته ولديه الرغبة للكتابة فيه ، مما يولد لدى الطالب ارتباط بموضوع البحث و الرغبة الملحة للكتابة في هذا الموضوع.

و لكن هذه الطريقة قد تخلق مشكلة بالنسبة لبعض الفئات من الطلبة التي مستواها محدود و لا تستطيع ترتيب أولوياتها في احتيار الموضوع من خلال مستواها المحدود ،مما يجعلها تختار مواضيع سبق تناولها أو يغامر و يختار مواضيع لم يسبق الكتابة فيها فيجد نفسه أمام موضوع بدون مراجع.

ب- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف :

في الكثير من الحالات يفشل الطالب خاصة في المراحل الأولى من حياته العلمية في اختيار الموضوع لنفسه، لذلك يستعين بالأستاذ المشرف ليقترح عليه بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للبحث.

فمن ايجابيات هذه الطريقة هو اقتراح الأستاذ المشرف لمواضيع تتميز بالجدة و الحداثة،إضافة إلى كون هذه المواضيع جديرة بالبحث و تتطلب الدراسة.

إلا أن هذه الطريقة قد تتسبب في متاعب كثيرة و كبيرة للباحث ، وخاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع جديدا لم تسبق له دراسات كافية التي يمكن للباحث من خلالها تحديد نطاق عمله، وأكثر من ذلك، قد يكون هذا الموضوع لا يتماشى مع الرغبة النفسية للباحث وهذا ما يصعب مهمة إعداد البحث العلمي.

ج- اختيار الموضوع من طرف الهيئات العلمية:

نظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه وصوره ومستوياته بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا للارتباط والتكامل وتفاعل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بتوجهات سياسة البحث العلمي السائد، وتوجه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة.

و نتيجة لكل هذا بدأ التوجه نحو اختيار مواضيع البحث و خاصة في إطار التكوين في الدكتوراه من طرف لجان التكوين و بموافقة من المجالس العلمية للكليات و الجامعات ، و هذا من أجل انجاز بحوث علمية متخصصة في مجالات بحث محددة مسبقا ،بغية استفادة الدولة منها.

فمن ايجابيات هذه الطريقة هو أن المواضيع تتميز بالجدة و الحداثة،إضافة إلى كون هذه المواضيع جديرة بالبحث و تتطلب الدراسة.

إلا أن هذه الطريقة تلغي العوامل الذاتية لاختيار الموضوع لان الموضوع مفروض و ليس للباحث حق الخيار. وأكثر من ذلك، قد يكون هذا الموضوع يحتاج تنقلات و مصاريف و استبيانات تجعل المستوى الاقتصادي للطالب يتحكم في مدى قدرته على انجازها.

الجواب الثاني :(10نقاط): القواعد التي تضمن احترام الأمانة العلمية في البحث العلمي هي:

1- *قواعد الاقتباس:*

كثيرا ما ينقل الباحث ويقتبس نصوص وأحكام رسمية أو أراء وأفكار الآخرين بهدف إسناد وتأسيس وتدعيم فرضياته وآرائه العلمية، أو بغرض نقدها وتحليلها وتقييمها، أو بغاية بيان الآراء والأفكار والأحكام المختلفة والمتعارضة بخصوص الموضوع محل الدراسة والبحث.

ولكي تتحقق عملية الاقتباس هذه، وتحقق أهدافها في نطاق حدود أخلاقيات النزاهة والموضوعية، والأمانة العلمية، وتأكيد وجود الكفاءة والشخصية العلمية للباحث العلمي، توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

- ***كيفيات وضوابط عملية الاقتباس:***

النقل والاقتباس نوعان، نقل واقتباس حرفي ومباشر، ونقل واقتباس غير مباشر غير حرفي يعتمد على نقل الأفكار والآراء والفرضيات ولكن تعاد صياغة بأسلوب ولغة الباحث.

وفي حالة **الاقتباس الحرفي والمباشر** للعينة المقتبسة، سواء كانت نص قانوني رسمي، أو حكم قضائي، أو رأي فقهي،يجب أن ينقل بعناية ودقة، ويكتب بين قوسين "بين ظفرين"، وبطريقة واضحة وبشكل مختلف ومتميز عن سياق كتابة الموضوع، كأن يكتب في وسط الصفحة، وبحروف مغلظة، ويرقم الاقتباس ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه، وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع.

أما في **الاقتباس غير الحرفي وغير المباشر**، فإن الباحث مطلوب منه صياغة الآراء والأفكار والفرضيات التي اقتبسها، بأسلوبه الخاص، وأن يسند ويشير في الهامش إلى أصحاب هذه الآراء والأفكار والفرضيات ومصادرها، وذلك وفقا لقواعد وإجراءات الإسناد وتوثيق الهوامش، ودون وضع العينات المقتبسة بين قوسين أو ظفرين، كما هو الحال في الاقتباس المباشر والحرفي.

2- *قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش:*

المقصود بقواعد الإسناد وتوثيق الوثائق هو إسناد وإلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا أو اقتباسا غير مباشر وغير حرفي إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش ووفقا للقواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك.

فما دامت البحوث والدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة في توثيق الوثائق وتنظيم الهوامش عند كتابة البحث العلمي.

فهكذا يجب على الباحث عندما يعتمد ويقتبس معلومات أو أفكار وحقائق من وثائق ومصادر ومراجع مختلفة، أن يوضع في نهاية الاقتباس رقما في متن الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ومدينة الطبع والنشر، ثم رقم الطبعة، وتاريخها، ورقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة... وهكذا.

مع ذكر نماذج عن الإسناد و التوثيق.